موقف الغرب من تأميم قناة السويس

صاعقة التأميم:

أحدث قرار تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ دويًّا بالغًا عبر العالم، وهو يعد من أكثر القرارات أهمية فى تاريخ مصر المعاصر، وله نتائجه البعيدة المدى.

جاء أول رد فعل على هذا القرار من بريطانيا التى كانت تخشى على القناة من عبد الناصر، حيث ترى فيها مؤسسة دولية، وقد وضح ذلك قبل إعلان قرار التأميم، وبإعلانه ثارت ثائرة «إيدن» رئيس الوزراء البريطانى، ووصف عبد الناصر بالطاغية، وقرر التحرك الفورى واستعادة القناة بالقوة، وجمع المسئولين والسفير الفرنسى والقائم بالأعمال الأمريكى فى لندن، وبين كيف أن الحياة الاقتصادية فى أوربا أصبحت مهددة، وتنبأ بفشل الإدارة المصرية، وطلب التنسيق بين لندن وباريس وواشنطن بشأن حل عاجل للموقف(١).

وجد «إيدن» الترحيب من «موليه» رئيس الوزراء الفرنسى الذى شغف بعمل يمحو عبد الناصر من الوجود، نظرًا لاعتبارات عدة، كان أهمها تيار القومية العربية الذى أوجده، والأدوات التى استخدمها فى محاربة النفوذ الفرنسى فى شمال إفريقيا بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة. أيضًا فإن شركة قناة السويس كانت تمثل الرمز للكيان الفرنسى فى مصر، وبالتأميم انهارت المعنوية الفرنسية، لذا فقد عاد الوفاق الودى مرة أخرى بين بريطانيا وفرنسا من أجل القضاء على عبد الناصر.

فى الوقت نفسه لم يجد «إيدن» الترحيب من الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» بشأن استخدام

(١) Bowie, Robert, Eisenhower, Dulles, and the Suez crisis, P. 197, In Louis, Roger, and Owen, Roger, Suez 1956: The crisis and its consequences, Clarendon press, Oxford, 1989.

سياسة العنف ضد مصر، برغم إلحاح رئيس الوزراء البريطانى فى هذا الأمر وتوضيحه كيف يمكن لعبد الناصر تحطيم نفوذ الغرب فى الشرق الأوسط. وكانت واشنطن ترى اتباع سياسة الضغط الاقتصادى، وأرسل الرئيس الأمريكى من يمثله إلى لندن للتشاور، واتفقت الأطراف الثلاثة على ضرورة وضع قناة السويس تحت إشراف دولى(١).

وأجرى «أيزنهاور» محادثاته مع كبار مسئوليه، ووصف التأميم بأنه ضربة عنيفة أصابت الثقة الدولية، ورأى أن قرار استخدام القوة غير حكيم وفيه مجازفة، ونتائجه تعرض إمدادات البترول والنفوذ العربى إلى الخطر، وتجعل العالم من «دكار» إلى «الفلبين» ضد الغرب(٢).

جَنَّدَ «إيدن» كل الإمكانيات للرد على التأميم، فاستخدم الدعاية المضادة لعبد الناصر، وشكل «لجنة مصر»، وهى بمثابة مجلس وزراء مصغّر لإدارة الأزمة وفقاً لما يراه رئيس الوزراء البريطانى، وأكدت هذه اللجنة أن العمل العسكرى سيكون كفيلاً بإسقاط عبد الناصر، واستعرضت الأسماء لاختيار من يحل مكانه(٣). وتمكن «إيدن» من استغلال ثورة الرأى العام البريطانى على تصرف عبد الناصر، لدرجة أنه استطاع استقطاب حزب العمال المعارض فى ذلك الوقت.

وأثناء هذه التحركات فرضت بريطانيا العقوبة الاقتصادية على مصر فى ٢٨ يوليو، وذلك بتجميد أرصدتها الإسترلينية فى لندن، وقامت واشنطن بالخطوة نفسها، كذلك حظرت لندن تصدير الأسلحة والمعدات لمصدر رسمياً(٤).

وتكثفت المشاورات فى لندن عقب وصول «دالاس» وزير الخارجية الأمريكى الذى اصطحب معه عبارته المشهورة: «علينا أن نجعل ناصراً يتقيأ ما ابتلعه ويوافق على تدويل القناة»(٥). وحمل معه أيضًا رسالة شخصية من «أيزنهاور» إلى «إيدن» تنطوى على وجهة

---

(١) إيدن، أنتونى، مذكرات، ترجمة خيرى حماد، القسم الثانى، ص ٢٤٨، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠.

(٢) Bowie, op - cit, P. 198.

(٣) Kyle, Keith, Suez, pp. 148, 149, Weidenfeld Nicolson, London, 1991.

(٤) الأهرام، عدد ٢٥٤٣٩ فى ٢٩ يوليو، عدد ٢٥٤٤١ فى ٣١ يوليو ١٩٥٦.

(٥) نيف، دونالد، حرب السويس، ترجمة أحمد خضر، عبد السلام رضوان، ص ٣٩٦، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٠.

النظر الأمريكية بشأن عقد اجتماع من الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ قبل القيام بأى عمل عسكرى، وركزت الرسالة على رفض انضمام أى قوات أمريكية لهذا العمل، وطلب الرئيس الأمريكى من رئيس الوزراء البريطانى مراجعة قراره بشأن استخدام القوة(١).

وصدر بيان أغسطس الذى أكد على الطابع الدولى للقناة، وأن ماقامت به مصر يدخل تحت الاستيلاء الاستبدادى من جانب واحد على وكالة دولية تقع على عاتقها صيانة وإدارة القناة، ويختتم البيان باقتراح لندن وباريس وواشنطن بعقد مؤتمر لندن فى ١٦ أغسطس(٢). وكان التخطيط الأنجلو فرنسى يدعم هذا السلوك لحين الانتهاء من الإعداد العسكرى.

وتم الاتفاق بين لندن وواشنطن على تجنيد حملة إعلامية غربية ضد عبد الناصر، فأذاع «أيزنهاور» خطابًا نُقل عبر الإذاعة والتلفزيون عبر فيه عن الصدمة العنيفة لما أقدم عليه الرئيس المصرى، وأنه بعث - أى أيزنهاور - بوزير خارجيته إلى لندن للتشاور مع الأصدقاء البريطانيين والفرنسيين، وبالطريقة نفسها يشن «دالاس» هجومًا على عبد الناصر معلنًا أنه حاول الاستيلاء على أموال الشركة وممتلكاتها ومستخدميها، ويبين أن القناة ذات طابع دولى، وأن أمل عبد الناصر هو مد نفوذه من المحيط الأطلنطى إلى الخليج (الفارسى)، وأنه ينتقم من الولايات المتحدة وبريطانيا، لأنهما لم تمدا مصر بالمال لبناء السد العالى(٣). ووجد «إيدن» فى ذلك ترضية له، وكانت رسائله المتلاحقة إلى الرئيس الأمريكى تفيض بالاستجداء للتعاون «لنبين لعبد الناصر وللعالم وجود جبهة متحدة تضم بلدينا وفرنسا»(٤). ويرد عليه «أيزنهاور» معربًا عن استحالة أن تكون القناة تحت إشراف رجل مثل عبد الناصر(٥).

أما عن كندا، فقد توخت الاعتدال، ورأت أن حل المشكلة لن يتأتى إلا عن طريق

---

(١) Bowie, op. Cit., P. 199.

(٢) محمد صفوت، مسألة قناة السويس، ص ص ٤٥ - ٤٧، دار الشروق للطباعة، د. ت.

(٣) نفس المرجع، ص ص ٤٨ - ٥٣.

(٤) إيدن، المصدر المذكور، ص ٢٦٥.

(٥) نفس المصدر، نفس الصفحة.

الأمم المتحدة، ويكون فى شكل إدارة دولية، وعارضت سياسة العنف مع مصر(١). وبالنسبة لألمانيا وإيطاليا، فإنهما اعترفتا بمشروعية التأميم، ورفضتا اتخاذ أية إجراءات عسكرية ضد مصر(٢). ولكن ضُغط عليهما إبّان عقد مؤتمر لندن الأول، وبالتالى تغير موقفهما.

محاولات التدويل:

تولت بريطانيا التنظيم لمؤتمر لندن الأول، فدعت الدول التسع الموقعة على اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، كما وجهت الدعوة لست عشرة دولة أخرى تواكب الغرب فى سياسته، ورفضت اليونان الدعوة لخلافها مع بريطانيا حول قبرص(٣)، بالإضافة إلى تعاطفها مع مصر. كما رأى عبد الناصر عدم حضور المؤتمر عندما سمع خطاب «إيدن» فى ٨ أغسطس الذى أعلن فيه أنه فى نزاع مع «الرئيس ناصر»(٤). كذلك بثت الإذاعة البريطانية بيان «لويد» وزير الخارجية البريطانى، وأشار فيه إلى استعداد بريطانيا لاستخدام القوة فى حل مشكلة قناة السويس، وبين أن قرار عبد الناصر الخاص بالتأميم هو عمل من أعمال العدوان، وتساءل: «إن لم نُوقفه عند حَدِّه الآن فمتى سنوقفه؟»(٥).

عقد مؤتمر لندن الأول فى ١٦ أغسطس، وحضره اثنتان وعشرون ودولة، وافتتحه «إيدن» معبرًا عن خطورة الحدَث، ثم تولى «لويد» رئاسة الجلسات، وتحدث «دالاس» عن أهمية قناة السويس، وهاجم عبد الناصر وقراره، وأكد على أن قناة السويس بصفتها الدولية من الناحيتين القانونية والعملية هى آخر مكان يتسنى فيه البحث عن وسائل لكسب انتصارات محلية وتحقيق مطامع وطنية، وأن عمل عبد الناصر يجعل استخدام القناة تحت رحمة مصر التى تستطيع بطرق عدة أن تبطئ المرور فى القناة وتزيد من نفقاته، وذلك نتيجة لأسباب وطنية سياسية، ثم يبين وزير الخارجية الأمريكى أهمية البترول، وحرص

---

(١) Fry, Michael, Canada, the North Atlantic Triangle, and the united Nations, pp. 288, 290, 291. In Louis, Roger, and Owen, Roger, Suez 1956: The Crisis and its Consequences, Clarendon Press, Oxford, 1989.

(٢) صلاح بسيونى، مصر وأزمة السويس، ص ص ٧٢، ٧٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

(٣) Kyle, Suez, P. 185.

(٤) Ibid, PP 183, 184.

(٥) الأهرام، عدد ٢٥٤٥٦ فى ١٥ أغسطس ١٩٥٦.

شركات الملاحة على مرور سفنها، وشركات التأمين على عدم وجود عقبات وكوارث عبر القناة، وركز «دالاس» على ضرورة وجود إدارة دولية للقناة لاتتصل بالسياسة فى أعمالها، وأخيراً عرض مشروعه فى شكل مقترحات تمثلت فى: أن تُدار القناة بكفاية وحرية مكفولة بصفتها ممراً مائيًّا دوليًّا، تطبيقًا للمبادئ المنصوص عليها فى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، تحت إشراف هيئة دولية تنظمها معاهدة، وتخضع للأمم المتحدة، وأن تكون إدارة القناة منفصلة عن أثر السياسات الوطنية، ووجوب الاعتراف بحقوق مصر المشروعة ومصالحها فى إدارة القناة، بما فى ذلك حصولها على دخل عادل، وضرورة اتخاذ الاحتياط لدفع التعويض لشركة القناة، وتكوين لجنة تحكيم لتسوية الخلافات فيما يتعلق بحقوق مصر المشروعة وتعويض الشركة(١).

وتكلم «لويد» وبيَّنَ أن ما قام به عبد الناصر جعل الحكومة البريطانية تتخذ التدابير العسكرية، لأنها لم تنس ما حدث فى حريق القاهرة عام ١٩٥٢، وأن فى مصر ثلاثة عشر ألفًا من الرعايا البريطانيين، وقاعدة يديرها مدنيون بريطانيون، وسفن بريطانية تعبر القناة، وأشار إلى عدم قانونية التأميم، وطالب بتعويض مساهمى الشركة، وتوفير المهارة الفنية لإدارة القناة، وأن تظل بعيدة عن السياسة، وذكر أن مشروع «دالاس» يحفظ التوازن بين حقوق مصر فى السيادة وبين مطالب الدول المستفيدة من القناة، وأعلن أن المرشدين البريطانيين الذين يعملون بالقناة أعلنوا ولاءهم لشركة قناة السويس. وانتهج «بينو» وزير الخارجية الفرنسى الاتجاه نفسه(٢).

وتحدث مندوب إيطاليا عن السلطة والحق فى التأميم الذى يعد ضمن حقوق الدولة ذات السيادة، وأن قرار التأميم المصرى هو لشركة كانت مصرية ولكنها أيضًا دولية فى عملها، وشرح أهمية اعتماد إيطاليا على القناة، وطالب بأن تقبل مصر اقتراح مؤتمر لندن، وأن إيطاليا كدولة غربية على استعداد للتعاون لكى يكون النظام الجديد محدد المعالم ومأمونًا.

---

(١) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٧١ ـ ٧٨، مصطفى الحناوى، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، جـ ٣، ص ٥٩٥، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، الأهرام، عدد ٢٥٤٥٨ فى ١٧ أغسطس، عدد ٢٥٤٦١ فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٦.

(٢) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٦١ ـ ٦٤، ١١٩ ـ ١٤٤، آخر ساعة، عدد ١١٣٩ فى ٢٢ أغسطس ١٩٥٦.

وسار على الدرب نفسه كل من مندوبى السويد وأسبانيا، وبين مندوب ألمانيا ضرورة حرية الملاحة عن طريقة اتفاقية دولية[١]. وعارضت أربع دول مشروع «دالاس»، هى الاتحاد السوفيتى، والهند، وسيلان، وإندونسيا، وأيدت الدول الثمانى عشرة المشروع.

اختتم المؤتمر أعماله فى ٢٢ أغسطس مؤكدًا مسألة الإشراف الدولى على قناة السويس، واقترح البيان الختامى الدخول فى مفاوضات لعقد ميثاق جديد، وأن توكل إدارة القناة إلى مجلس يُشكَّلُ من مصر ودول أخرى، تختار بموجب اتفاق بين الدول الموقعة على الميثاق، مع النظر بعين الاعتبار إلى مسألة استخدامها للقناة، ومدى تجارتها، وموقعها الجغرافى، كما اتفق على التحكيم فى المنازعات والعقوبات[٢].

رأى وزير الخارجية الأمريكى أن يكلف المؤتمر وفدًا ليعرض المشروع على عبد الناصر، ووضع الاختيار على «منزيس» رئيس الوزراء الأسترالى الذى كان بوقًا لدعاية «إيدن» ضد عبد الناصر، فشكل لجنة من خمسة أعضاء ينتمون إلى أستراليا وإيران وإثيوبيا والسويد والولايات المتحدة، وفى الوقت نفسه أعلن عبد الناصر رفضه الإشراف الدولى على القناة[٣].

وفى ٣ سبتمبر التقى منزيس ولجنته بعبد الناصر، وتعددت الاجتماعات التى انتهت بفشل اللجنة بعد أن أكد عبد الناصر رفضه لمشروع دالاس[٤]، وكان قد حدث خلاف داخل اللجنة الخماسية، حيث رغب المندوب الأمريكى فى ترك الباب مفتوحًا لإجراء مفاوضات، برغم الإخفاق الذى تعرضت له اللجنة، وعارض منزيس ذلك[٥].

حاول عبد الناصر إحباط سياسة القوة عن طريق تقديم حل سلمى، خصوصًا عندما أيقن أن هناك إشارات أمريكية تساعده، فعقب عودة «دالاس» من لندن، أعلن أن قناة

---

(١) محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٨٢، ٨٣، ٨٩، ٩٠.

(٢) إيدن، المصدر المذكور، ص ص ٢٦٩ ـ ٢٧١، وأيضًا:

Higgins, Rosalyn, United Nations space keeping 1946 - 1967, Documentary and commentary, I. Middle East, p 224, Oxford university Press, 1969.

(٣) الأهرام، عدد ٢٥٤٧٥ فى ٣ سبتمبر ١٩٥٦.

(٤) ناتنج، أنتونى، ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، الطبعة الثانية، ص ص ١٩٢، ١٩٣، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٣.

(٥) الأهرام، عدد ٢٥٤٨٢ فى ١٠ سبتمبر، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦.

السويس لاتشكل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة[١]. وبعد اتصالات مصرية مع واشنطن، تقدمت مصر بمذكرة رسمية إلى عواصم العالم فى ١٠ سبتمبر، اقترحت فيها المبادرة بإجراء محادثات بشأن تشكيل هيئة مفاوضة تمثل وجهات النظر المختلفة للدول المستخدمة لقناة السويس، مع تحديد مكان انعقاد هذه الهيئة وموعدها، وأنه من الممكن أن تعهد لها مهمة إعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وأن تنظر فى وسائل تطوير القناة لاستيعاب احتياجات المستقبل بالنسبة إلى السفن الضخمة، ووضع الأسس لتحصيل الرسوم[٢].

وأدار عبد الناصر الأزمة بعقلانية، ونجحت مصر فى تسيير الملاحة عبر القناة، وكانت شركة قناة السويس المؤممة قد أصدرت أمرًا إلى الموظفين غير المصريين بالقناة بترك عملهم اعتبارًا من ليلة ١٤/ ١٥ سبتمبر، وذلك بناء على توجيه بريطانيا وفرنسا، على أساس أن سحب المرشدين يعقبه توقف الملاحة، مما يعطى الفرصة لتدخلهما المسلح[٣]. وبذلك انتصرت مصر وسقط تذرع بريطانيا وفرنسا، ولكن لم يسقط المخطط.

فشل مؤتمر لندن الأول، وأخفقت لجنة منزيس، واجتمع مجلس حلف شمال الأطلنطى (الناتو)، حيث تقدم «لويد» بتقرير للمجلس يدور حول تدويل القناة، ولقى التأييد والمساندة[٤]. ويواصل «إيدن» اتصالاته بالرئيس الأمريكى، ويؤكد له أن السلام أصبح مهددًا، ويركز على وجوب إذعان مصر لمقترحات الدول الثمانى عشرة، ويهاجم عبد الناصر، ويذكر أن بريطانيا وفرنسا تواصلان استعداداتهما العسكرية[٥].

ومن اللافت للنظر أن الموقف الأمريكى قد طرأ عليه بعض التغيير، فعندما عرض «إيدن» على «دالاس» حرمان مصر من رسوم القناة، لم يتجاوب، لدرجة أن رئيس الوزراء البريطانى وصف الولايات المتحدة بالتردد.[٦] وحينما أدلى «أيزنهاور» بحديث عن تدويل

---

(١) إيدن، المصدر المذكور، ص ٢٩٨.

(٢) الأهرام، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر ١٩٥٦.

(٣) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ص ٥٠٣، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للتجارة والنشر، القاهرة، ١٩٨٦.

(٤) إيدن، المصدر المذكور، ص ٢٨٢، الأهرام، عدد ٢٥٤٧٢ فى ٣١ أغسطس، عدد ٢٥٤٧٨ فى ٦ سبتمبر ١٩٥٦.

(٥) إيدن، المصدر المذكور، ص ص ٢٧٤، ٢٨٤.

(٦) نفس المصدر، ص ص ٢٧٨، ٢٧٩.

القناة، بلغ عبد الناصر السفير الأمريكى بالقاهرة أسف مصر لذلك، فأعلن البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى يقصد من تدويل القناة استخدامها وفقًا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨[١].

ويكتب «أيزنهاور» لإيدن فى ٢ سبتمبر عن مشكلتين: المشكلة الأولى تنحصر فى ضمان الملاحة بقناة السويس وضرورة حلها على وجه السرعة، والمشكلة الثانية تتمثل فى عدم تهديد عبد الناصر للسلم ولمصالح الغرب، ثم يبين الرئيس الأمريكى أن الرأى العام فى بلاده يعارض فكرة استخدام القوة، وأن الاقتصاد البريطانى لايتحمل عبء عمليات حربية يترتب عليها فقدان بترول الشرق الأوسط[٢].

وقام «إيدن» بالرد على «أيزنهاور» مصرحًا بضرورة وجود حل عاجل يضمن عدم السماح لعبد الناصر بالمضى بما أخذ، وراح يشبهه بهتلر عام ١٩٣٠، وأن الاستيلاء على قناة السويس ليس سوى البداية فى حملة مدروسة خططها عبد الناصر تستهدف طرد كل ما للغرب من نفوذ ومصالح فى كافة الدول العربية، وهو يعتقد أنه إذا تمكن من الفوز بغنيمته متحديًا ثمانى عشرة دولة، فإن سمعته فى الدول العربية ستصل إلى القمة، مما يمكنه من خلق ثورات يقوم بها ضباط شبان فى السعودية والأردن وسوريا والعراق، وستكون هذه الحكومات الجديدة تابعة لمصر إن لم يكن لموسكو، وستوحد مصادر البترول تحت إشراف دولة عربية متحدة هى مصر، وينهى رسالته بأن بريطانيا مقدرة للأعباء والمخاطر التى سترافق التدخل العسكرى[٣].

بذلك يبدو جليًا الشقاق الذى بدأ يظهر على العلاقات الأنجلو ـ أمريكية، حيث صممت واشنطن على حل النزاع بالطرق السلمية، ويبعث «أيزنهاور» مرة أخرى إلى «إيدن» فى ٨ سبتمبر مؤكدًا معارضته لاستخدام القوة، موضحًا رد الفعل العربى لهذا الأسلوب، ويعيد اقتراحه بشأن استخدام الضغوط الاقتصادية على مصر، وتشجيع إقامة هيئة منتفعين لإدارة القناة[٤]. كما صرح الرئيس الأمريكى لأحد الصحفيين بأن بلاده تلتزم بالحل السلمى، وأنها لن تتخلى عن الأمل فى التفاوض لتحقيق تسوية، وينصح «دالاس»

(١) الأهرام، عدد ٢٥٤٧٢ فى ٣١ أغسطس، عدد ٢٥٤٧٣ فى أول سبتمبر ١٩٥٦.

(٢) Bowie, op. Cit., P. 200, Kyle, Suez, P. 224.

(٣) Kyle, Suez, PP. 224, 225.

(٤) نيف، المرجع المذكور، ص ص ٤١٠، ٤١١.

«محمود فوزى» بمواصلة الحوار مع البريطانيين والفرنسيين، ويبين له كيف أن الأخيرين مصممون - برغم المعارضة الأمريكية - على خوض حرب الجزائر فى مصر، ويجدون كل التشجيع من «إيدن»(١).

ويرجع سبب هذا الموقف الأمريكى إلى أن واشنطن أعادت ترتيب أوراقها فى ظل النشاط السوفيتى المكثف والمؤيد لمصر، إذ خشيت من أى رد فعل لموسكو، وخصوصًا مع امتلاكها الأسلحة النووية. كما أن الولايات المتحدة أرادت أن تظهر بمظهر راعية السلام فى الشرق الأوسط، فهى لن تكون أقل من الاتحاد السوفيتى الذى يمد يد العون ضد الشكل البغيض لرمز الاستعمار القديم المتمثل فى بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى هندسة السياسة الأمريكية التى تخطط لإزاحة نفوذ هاتين الدولتين والإحلال محلهما بشكل يحافظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية فى الشرق الأوسط، وأخيرًا فقد أراد «أيزنهاور» أن يؤدى دورًا يهيئ له الدعاية الانتخابية لفترة رئاسية أخرى.

وبجوار الموقف الأمريكى، عانى «إيدن» من المعارضة الداخلية التى رفضت منهج العنف، ومع هذا أصر على سياسته، تسانده جماعة السويس، وعقد اجتماعًا فى ١٠ سبتمبر حضره «موليه» و«بينو» و«منزيس» للنظر فى الحالة الراهنة بعد رفض عبد الناصر مقترحات الدول الثمانى عشرة، وما يمكن أن يتخذ من إجراءات(٢). ومالبث أن أعلن «إيدن» عن نظام لإدارة القناة يتمثل فى تشكيل هيئة من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وأهم الدول التى تستخدم القناة لتهيئ للمنتفعين بها الفرصة لممارسة حقوقهم، وتكون ذات طابع مؤقت، وتحصل الرسوم، وتزود السفن بالمرشدين، وتدير العمليات الملاحية، وتتحمل مسئولية حركة المرور، وتدفع لمصر الإيراد المعقول مقابل التسهيلات التى تقدمها لها(٣).

كان صاحب اقتراح هيئة المنتفعين هو «دالاس» الذى بَيَّنَ أن الوضع القانونى لقناة السويس فى غير صالح الغرب، وأن التهديد الأنجلو - فرنسى باستخدام القوة أصبح أمرًا واقعًا، والمخرج يكمن فى هيئة المنتفعين(٤). وقد وافق رئيس الوزراء البريطانى على هذا

(١) ناتنج، المرجع المذكور، ص ص ١٩٣، ١٩٤.
(٢) الأهرام، عدد ٢٥٤٨٣ فى ١١ سبتمبر، عدد ٢٥٤٨٤ فى ١٢ سبتمبر ١٩٥٦.
(٣) نفس المصدر، عدد ٢٥٤٨٥ فى ١٣ سبتمبر ١٩٥٦.
(٤) Bowie, op. cit., P. 203, Kyle, Suez, P. 223.

النظام لعدة أسباب، فهو يريد كسب الوقت لاستكمال التجهيزات العسكرية، ومنع مصر من تحصيل الرسوم، والمحافظة على شكل الوحدة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تيقنه من رفض عبد الناصر، وبالتالى تكون مساندة واشنطن له فى استخدام القوة ضد مصر.

ومضت الولايات المتحدة فى طريقها، فأعلن «دالاس» فى ١٣ سبتمبر أن بلاده لاتنوى شق الطريق لقناة السويس بالقوة، وأنها سوف ترسل سفنها عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وأبدى الاستعداد لتقديم المساعدة لحلفائه لتغطية نفقات هذا الطريق الطويل[١].

وجهت بريطانيا الدعوة إلى الدول الثمانى عشرة لحضور مؤتمر لندن الثانى، وافتتح فى ١٩ سبتمبر، وتمت فيه دراسة تقرير لجنة «منزيس»، وتكلم «دالاس»، وطالبَ بإخضاع القناة لإشراف دولى، وشرح نظام هيئة المنتفعين، وانتهى المؤتمر، وصدر تصريح بإنشاء هذه الهيئة، كما وضع فى الاعتبار إمكانية عرض المشكلة على الأمم المتحدة[٢]. وتم الاتفاق على عقد مؤتمر ثالث حتى يتمكن المؤتمرون من رفع مقترحات مؤتمر لندن الثانى لحكوماتهم. وفى أول أكتوبر افتتح مؤتمر لندن الثالث وحضره سفراء الدول الثمانى عشرة، وذلك لوضع اللمسات الأخيرة لهيئة المنتفعين[٣]. ولكنها لم تمارس عملها، حيث نشبت الخلافات حول اختصاصاتها. وبذلك فشل الغرب فى إقرار أى مشروع لتدويل القناة.

اللجوء إلى مجلس الأمن:

أما الضغط الخارجى والداخلى على كل من بريطانيا وفرنسا، وفى ٢٣ سبتمبر، سلمت كل منهما خطابًا رسميًّا إلى رئيس مجلس الأمن يتضمن ما أقدم عليه عبد الناصر ووضع به حدًّا لنظام الإدارة الدولية للقناة، وبيَّن الخطاب أن اللجوء لهذه الخطوة لايؤثر فى مهام هيئة المنتفعين. وفى اليوم التالى قدمت مصر شكواها إلى مجلس الأمن، وأوضحت فيها ما تقوم به بريطانيا وفرنسا من تجهيزات عسكرية وتناقُض ذلك مع ميثاق الأمم المتحدة.

---

(١) Higgins, op. cit., P. 225، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ٢٠٦، صلاح بسيونى، المرجع المذكور، ص ١٠٩، أحمد عبد الرحيم مصطفى، مشكلة قناة السويس ١٨٥٤ ـ ١٩٥٨، ص ١٣٦، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧.

(٢) الأهرام، عدد ٢٥٤٩٤ فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٦.

(٣) نفس المصدر، عدد ٢٥٥٠٤ فى ٢ أكتوبر ١٩٥٦، إيدن، المصدر المذكور، ص ٣٤٠.

وساعدت الولايات المتحدة مصر على إدراج شكواها فى جدول أعمال المجلس، وذهبت محاولات بريطانيا وفرنسا هباءً فى هذا الشأن(١).

واجتمعت لجنة مصر (الوزارة البريطانية المصغرة) للتخطيط لاستراتيجية معركة مجلس الأمن، ومرة أخرى يبعث «إيدن» إلى «أيزنهاور» يكيل التهم لعبد الناصر(٢)، مما يفهم منه أن النشاط المصرى يهدد النفوذ الغربى بصفة عامة، والنفوذ الأمريكى بصفة خاصة.

وتمكنت مصر بفضل براعة «محمود فوزى» وزير خارجيتها من الاستحواذ على تأييد الكثير من الوفود داخل المنظمة الدولية، وأسفر الموقف الإيجابى الذى اتخذه «همرشولد» السكرتير العام للأمم المتحدة عن أن جرت مناقشة الأزمة بهدوء. وفى جلسة ٥ أكتوبر عرض «لويد» مشروع قرار باسم بريطانيا وفرنسا ينص على حرية الملاحة فى القناة، وأن تكون إدارتها بواسطة هيئة ذات طابع دولى، وأن تتم الموافقة على المقترحات التى وافقت عليها الدول الثمانى عشرة. ثم تكلم «بينو» وهاجم عبد الناصر، واقتبس بعض فقرات من كتاب «فلسفة الثورة» ومن خطبه وتصريحاته وفسرها وفقًا لما يرى، وأشار إلى أن التدابير العسكرية الأنجلو ـ فرنسية هى رد فعل لأعمال الرئيس المصرى، وأيد مشروع القرار البريطانى(٣).

وتحرك «دالاس» و«همرشولد»، وبناء على اقتراحهما تم عقد جلسات مغلقة بين ممثلى بريطانيا وفرنسا ومصر بحضورهما، محاولة للتوصل إلى تسوية فى مناخ يتسم بالهدوء(٤). وفى الوقت نفسه عقد مجلس الأمن فى ٨ أكتوبر جلسة صباحية وأخرى مسائية، كما عقدت جلسة ثالثة فى ٩ أكتوبر، وتناول فيها «دالاس» مشروعه الخاص بمؤتمر لندن الأول، وتحدث عن هيئة المنتفعين، وأن القناة لم تكن أبدًا من الشئون الداخلية لمصر، وإنما هى ممر مائى دولى، وانتهى إلى أنه إذا لم توافق مصر على ألا تستخدم

(١) الأهرام، عدد ٢٥٤٩٧ فى ٢٥ سبتمبر، عدد ٢٥٥٠٠ فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٦، عبد الرءوف عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩ ـ ١٩٥٧، ص ٤٢٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

(٢) Kyle, Suez. P. 272.

(٣) الأهرام، عدد ٢٥٥٠٨ فى ٦ أكتوبر ١٩٥٦، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٢٣٦ ـ ٢٥٨.

(٤) الأهرام، عدد ٢٥٥٠٩ فى ٧ أكتوبر ١٩٥٦.

القناة كأداة للسياسة القومية، فلن يكون هناك أمل فى التسوية عن طريق المفاوضات[١].

وفى مساء ذلك اليوم بدأت الجلسات المغلقة، ورأى «لويد» إمكانية إحالة الأزمة إلى محكمة العدل الدولية، وتحدث «بينو» عن منع مصر السفن الإسرائيلية من المرور فى القناة[٢]. وراحت بريطانيا تهدد، فأعلن «ناتنج» وزير الدولة للشئون الخارجية «أنه إذا تبين أن الأمم المتحدة عاجزة لسبب ما عن أداء واجبها، فإن هذا لايعفينا من أداء ما علينا من واجب، ويحتم علينا فى هذه الحالة أن نبحث عن خير وسيلة يجب اتباعها»[٣].

وأخيراً تمكن كل من «دالاس» والسكرتير العام للأمم المتحدة ـ بناءً على اجتماعاتهما المتعددة بأطراف النزاع ـ من وضع أسس عامة عُرفت باسم المبادئ الستة، ومن ثم قدمت بريطانيا وفرنسا مشروع قرار لمجلس الأمن فى ١٣ أكتوبر، يقضى بأن تكون حرية العبور مكفولة، والقناة مفتوحة للجميع دون تمييز،وأن تحترم سيادة مصر، وتعزل القناة عن السياسة، وتحدد الرسوم بين مصر ومستخدمى القناة بطريقة يتفق عليها، وتخصص نسبة عادلة من الرسوم لإنماء القناة والنهوض بها وتشغيلها، وأنه عند حدوث نزاع بين شركة القناة والحكومة المصرية فيما يختص بالشئون المعلقة يحل هذا النزاع بطريقة التحكيم. وأرفق بهذا القسم قسم آخر تضمن المقترحات التى وافقت عليها الدول الثمانى عشرة فى مؤتمر لندن الأول. وتكلم «دالاس» ودافع عن المشروع بقسميه، وكذلك فعل وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا، فى حين وافق «محمود فوزى» على المبادئ الستة ورفض القسم الثانى من المشروع، وتمكنت بريطانيا وفرنسا من حشد المؤيدين لهما، ولكن سقط القسم الثانى من المشروع عندما استخدم الاتحاد السوفيتى حق الفيتو[٤].

وبذلك تحقق ما كانت تتوقعه دول الغرب الثلاث فيما يتعلق باستخدام السوفيت لحقهم فى المجلس، لذا كان الإقدام على تقديم مشروع القرار فى شكل قسمين حتى يمكن

---

(١) نفس المصدر، عدد ٢٥٥١٢ فى ١٠ أكتوبر ١٩٥٦، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٣٠٦ ـ ٣١٥.

(٢) محمد حسنين هيكل، المرجع المذكور، ص ص ٥١٩، ٨٤٠، ٨٤١، الأهرام، عدد ٢٥٥١٣، فى ١١ أكتوبر ١٩٥٦.

(٣) الأهرام، عدد ٢٥٥١٤ فى ١٢ أكتوبر ١٩٥٦.

(٤) نفس المصدر، عدد ٢٥٥١٦ فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٦، محمد صفوت، المرجع المذكور، ص ص ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤، Bowie, op. cit., p. 207.

التصويت عليهما، كل قسم على حدة، لأنه إذا قُدم من صيغة موحدة تعرض للفيتو السوفيتى.

ومضى «همرشولد» فى وضع خطة المفاوضات بين وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا ومصر بشأن المبادئ الستة، وتحدد يوم ٢٩ أكتوبر موعداً للقاء بمقر الأمم المتحدة فى جنيف، وطلب «إيدن» أن تتقدم مصر بمقترحات لحل المشكلة حلاً عملياً، ولكنها لم تتقدم بها، واكتفت بالمباحثات التى عرضها «محمود فوزى» سواءً فى الجلسات السرية المغلقة أو أمام مجلس الأمن(١).

فى ذلك الوقت كان التخطيط الأنجلو ـ فرنسى لاستخدام القوة على وشك التنفيذ، وكان طرح الأزمة على مجلس الأمن ماهو إلا سيناريو تم الاتفاق عليه للاستفادة بالوقت فى إتمام الاستعدادات لغزو مصر.

التجهيزات العسكرية:

وُضع تخطيط سياسة العنف ضد مصر فى الاعتبار قبل تأميم شركة قناة السويس، حيث عقدت اجتماعات بين «إيدن» و«موليه» فى ١١، ١٢ مارس للبحث عن إعادة مجدهما الاستعمارى القديم الذى ينخر فيه عبد الناصر(٢). ومع إعلان قرار التأميم، قرر الطرفان التدخل العسكرى، ولم يكن من السهل أن تقوم كل منهما بدور منفرد، نظراً لأوضاعهما السيئة، سواءً العسكرية أم الاقتصادية، بالإضافة إلى ظروف مصر نفسها التى اختلفت أوضاعها.

وتحرك «إيدن» سريعًا وقت سماعه خبر إعلان قرار التأميم، واستدعى رؤساء الأركان الذين قرروا فى ٢٧ يوليو أن حالة القوات البريطانية فى البحر المتوسط لاتسمح بأى عمل عسكرى إلا بعد عدة أسابيع(٣). ووجد رئيس الوزراء البريطانى التشجيع والمساندة من زميله الفرنسى، وجرى السعى فى التجهيزات العسكرية ووضعت خطة «فارس»، وتقضى بنزول القوات الأنجلو ـ فرنسية فى الإسكندرية، والزحف إلى القاهرة(٤).

---

(١) الأهرام، عدد ٢٥٥٢٣ فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٦.

(٢) نيف، المرجع المذكور، ص ٢٧٩.

(٣) Kyle, keith, Britain and the crisis 1955 - 1956, p. 113, In Louis, Roger and owen, Roger, Suez 1956: The Crisis and its Consequences, Clarendon Press, Oxford, 1989.

(٤) محمد حسنين هيكل، المرجع المذكور، ص ٤٨٢، وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، حرب العدوان الثلاثى على مصر، جـ١ ، ص ٢٤٣، د.ت.

وبعثت الخارجية البريطانية فى ١٠ أغسطس لسفيرها فى باريس بقواعد الترتيبات، وشملت: إسقاط عبد الناصر ونظامه، وإيجاد حكومة أخرى تكون صديقة للغرب، وتتمتع بشعبية، وتبدى استعدادها لقبول تسوية دولية جديدة لقناة السويس، وأنه لحين إتمام ذلك لابد من احتلال منطقة القناة لضمان حرية مرور حركة الملاحة لجميع المنتفعين بالقناة، وأن تُدفع الرسوم لحساب الشركة القديمة، وتشكل حكومات عسكرية فى مدن القناة الثلاث وفى مناطق أخرى تكون ضرورية للقناة، وذلك أثناء فترة الانتقال بين نظام عبد الناصر والنظام الجديد الذى تعقد معه اتفاقية يتم بموجبها جلاء القوات الأنجلو ـ فرنسية عن منطقة القناة بعد تأسيس الشركة العالمية الجديدة لإدارة القناة(١).

وفى باريس شُكلت لجنة من الجانبين البريطانى والفرنسى لاستعراض الأسماء، وانتقاء الشخص الذى سيوكل له مهمة الحكم بعد عبد الناصر، ونظام الإدارة الدولية للقناة، والدول التى يمكن أن تشارك فى العمل العسكرى ضد مصر(٢). وأدت الدعاية ضد عبد الناصر دورها، وتولت الإذاعات التى وجهت لمصر من قبرص وعدن وتركيا والعراق وفرنسا المهمة(٣).

ومالبث الأمر أن عُدلت الخطة العسكرية «فارس المعدلة»، وأصبحت تقضى بإنزال القوات فى بورسعيد ثم الزحف إلى السويس مع حملة فرعية على القاهرة، وبعد أن كان تحديد الغزو يوم ١٥ سبتمبر عند سحب المرشدين الأجانب تأجل الميعاد(٤)، وخاب أمل «إيدن» تجاه أى مساعدة عسكرية أمريكية، وبرغم يقين المسئولين فى واشنطن من نية بريطانيا وفرنسا بشأن استخدام القوة، فإنهم لم يتخذوا موقفًا إيجابيًـا إزاء ذلك. وواجه «إيدن» الصعوبات الداخلية من المعارضة، وتسببت قضية القناة فى الانقسام حتى داخل الأسرة الواحدة(٥).

---

(١) F.O. 371/ 118871, JE 1073/ 3 G, F.O. - Paris, Aug. 10 th, 1956.

(٢) Ibid, Anglo French talks, Aug. 11th, 1956.

(٣) تشايلدرز، أرسكين، الطريق إلى السويس، تعريب خيرى حماد، ص ٢٨١، الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت، نانتج، المرجع المذكور، ص ١٩٠، الأهرام، عدد ٢٥٤٥٠ فى ٩ أغسطس ١٩٥٦.

(٤) محمد حسنين هيكل، المرجع المذكور، ص ٥٠١.

(٥) نيف، المرجع المذكور، ص ٤٥٦.

ولم تتوقف التجهيزات العسكرية أثناء انعقاد مؤتمرات لندن الثلاثة، والتقى عبد الناصر بالسفير الأمريكى، وأشار إلى حشود القوات البريطانية والفرنسية، وبين له أنها ستبقى فى أماكنها إلى أن يتم اختلاق ذريعة للهجوم على قناة السويس(١).

ولم تنقطع لقاءات المسئولين البريطانيين بأقرانهم الفرنسيين للمباحثات حول الخطة العسكرية، وأرسلت لندن إلى سفرائها فى منطقة الشرق الأوسط لتتعرف على مركز عبد الناصر، حتى تكون على بيّنة من رد الفعل إزاء إسقاطه(٢). وساءتها المعلومات التى تبين أن الرئيس المصرى يزداد تألقًا، إذ أصبح فى عيون الآخرين فى المنطقة الرجل الذى تمكن من تحدى الغرب وتهديد نفوذه.

وراحت فرنسا تحث بريطانيا على الاستعجال فى التحرك العسكرى، لأن المناخ فى البحر المتوسط سيجعله مستحيلاً بعد آخر أكتوبر، وطار «إيدن» ووزير خارجيته إلى باريس فى ٢٦ سبتمبر، ويسجل رئيس الوزراء البريطانى القول: «أردت أن أؤكد لحلفائنا بأننا لن نتخلى عن أهدافنا الرئيسية فى انتزاع القناة من سيطرة حكومة واحدة أو رجل واحد»(٣).

فى ذلك الوقت بدأت المباحثات بين باريس وتل أبيب، ومعروف الصلة التى ربطتهما من قبل، حيث جمعهما العداء لعبد الناصر، كما كانت فرنسا تورد الأسلحة لإسرائيل، وقد تواصلت زيارة المسئولين الإسرائيليين إلى باريس، إذا كان يجرى اطلاعهم على نتائج المحادثات الأنجلو ـ فرنسية. ولم تكن بريطانيا تميل إلى التعاون مع إسرائيل، نظرًا لمصالح بريطانيا مع العرب، وقد انتاب «إيدن» بعض التردد فى إمكانية تواجد إسرائيل على خريطة الخطة العسكرية، لكنه مالبث أن وضع مسألة القضاء على عبد الناصر فى المرتبة الأولى، مما جعله يضحى بكل شىء فى سبيل تحقيق ما يصبو إليه. وأثناء فترة التردد واصلت فرنسا التخطيط مع إسرائيل لضرب مصر، ووافقت الأخيرة للحصول على حق المرور فى خليج العقبة وقناة السويس(٤).

وعقب انتهاء مؤتمر لندن الثانى، استعرض «بينو» خطة أوجه التعاون الإسرائيلى مع

(١) ناتنج، المرجع المذكور، ص ١٩٤.

(٢) F.O. 371/118844, JE 1022/ 50, 50D, 50E, 51, 52, Sept. 25 th, 26 th, 1956.

(٣) إيدن، المصدر المذكور، ص ٣٣٣.

(٤) Dayan, Moshe, Story of my Life, pp. 184, 233, 235, William Marrow and Company, New york, 1976

رئيس الوزراء البريطانى الذى التفت حوله الظروف الصعبة داخليًا بتصعيد المعارضة لهجومها عليه، وخارجيًا بتخلى الولايات المتحدة عنه فيما يختص باستخدام القوة، وبنجاح مصر فى إدارة الملاحة بقناة السويس، وبكرهه الدفين لعبد الناصر. وفى اجتماع «إيدن» و«لويد» مع «موليه» و«بينو» فى ١٠، ١١ سبتمبر تم الاتفاق على إشراك إسرائيل فى العدوان على مصر، ثم تأكد ذلك فى اجتماع ٢٦ سبتمبر، حيث وافق رئيس الوزراء البريطانى على تعاون إسرائيل بصفتها ذريعة للتدخل الأنجلو ـ فرنسى المسلح(١).

وتواصلت اللقاءات فى لندن وباريس، وتكتم الجانبان البريطانى والفرنسى بشأن الخطة الأخيرة حتى لاتتسرب الأنباء إلى الولايات المتحدة، واقترحت فرنسا عقد لقاء ثلاثى فى سيفر Sèvres، وتم فى ١٦ أكتوبر وجمع «لويد» و«بينو» و«بن جوريون»، وأعطت فرنسا الضمانات لإسرائيل، وتقرر بدء الغزو الإسرائيلى لمصر يوم ٢٩ أكتوبر، وتوجيه الإنذار الأنجلو ـ فرنسى فى اليوم التالى، ثم يبدأ الهجوم البريطانى الفرنسى على مصر. وطار «بينو» إلى لندن للحصول على موافقة «إيدن»، ووقع «بينو» و«بنجوريون» ووكيل الخارجية البريطانية على الاتفاق فى ٢٤ أكتوبر(٢). وبذلك تمت صفقة التواطؤ. وبرغم التكتم الشديد، فإن الولايات المتحدة وصل لها بعض المعلومات عن تلك التحركات، ومع هذا لم تقم بأى خطوة إيجابية تجاه الموقف، فى وقت كانت المنظمة الدولية تبذل جهدها من أجل الوصول إلى حل سلمى لقضية قناة السويس.

وهكذا يتبين أن قرار تأميم شركة قناة السويس الذى أصدره عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦، كان له الأثر البالغ على الغرب، وخصوصًا بريطانيا وفرنسا، والولايات المتحدة، وقد وضح كيف تألفت وتعانقت لندن وباريس، فى حين اتخذت واشنطن موقفًا اتسم بخط آخر يختلف عن منهج الدولتين فى كثير من الأحيان.

---

(١) وزارة الدفاع، المرجع المذكور، ص ص ٨٠ ، ٨٥.

(٢) Kyle, Suez, PP . 298, 327, 329.

(٣) Bar - on, Mordechai, David Ben - Gurion and the Sévres Collusion, pp. 148,149, In Louis, Roger and owen, Roger, Suez 1956: The Crisis and its Consequences, Clarendon Press, Oxford, 1989, Kyle, Suez, pp. 310, 338, 339, 344, Bowie, op. cit, P. 208.